

شرح مختصر التحرير في أصول الفقه // 96 // الشيخ محمد

محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. سبحانك لا علم الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم. نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس التاسع والستين. من التعليق على - 00:00:00

كتابي مختصر للتحريم. وقد وصلنا الى قول المؤلف رحمة الله تعالى وشرط حكم الاصل كونه شرعاً استلحق شرعاً وغير منسوخ ولا شاملاً لحكم الهرع ولا معدولاً به عن سenn القياس - 00:00:20

بدأ في شروط حكم العصر. قال وشرط حكم العصر كونه شرعاً استلحق شرعاً يعني اذا كنا نريد ان نقيس فرعاً شرعاً. اي تحريماً او تحليلاً او اباحة شرعية فلابد ان يكون الاصل المركز عليه - 00:00:40

شرعاً لا يمكن ان يكون ما زالاً عقلياً او عادياً او لا يمكن ان يكون عقلياً او لغوياناً او نحو ذلك. آلا بد ان يكون شرعاً وغير من السفن. المقيس عليه لابد ان يكون باقي الحكم. لا يجوز ان يكون ممسوحاً لانه اذا نسخ - 00:01:00

قد زال حكمه والحكم الذي زال لم يبقى له اثراً فلما يقاس عليه ولا شاملاً لحكم الفرع. اي من شروط حكم الاصل ان لا يكون شاملاً لحكم الفرع. فمثلاً - 00:01:20

اذا احتجنا على اثبات ربوية القمح اه بحديث الطعام بالطعم مثلاً بمثل. هذا حديث اخرجه مسلم في الصحيح. طعامه طعامه مسلاً. اذا احتجنا بهذا الحديث على اثبات ربوية القمح. بغض النظر عن الحديث خاص الوارد في القمح - 00:01:40

كان في احد خاص. وهنا لا نحتاج الى ان نقيس عليه الارز. ولا حتى التفاح. ولماذا؟ لأن دين اللي استدللنا به وهو الطعام بالطعم يشملهما فهذان طعاماً اذا آلا دليل الاصل من شرطها ان لا يكون شامل - 00:02:10

للفرعين اذا كان شاملاً للفرع استغنينا عن القياس حينئذ لا نحتاج الى ان نقيس الارز على القمح او التفاح على القمح لماذا؟ لأن عندنا الطعام والطعم. طبعاً بالنسبة لمن يرى ان الطعمية ليست هي العلة. يرى ان هذا الحديث الطعام فيه - 00:02:30

مخصص بالعرف لأن الحديث ديلانا الحديث ايضاً فيه وكان طاعمنا يومياً للشعوب. فعليه اذا اولناه هذا التأويل يكون ليس دليلاً على ان الطعمية هي العلة. مفهوم؟ لكن اذا استدلل بها الحديث من غير تأويل وقلنا هو دليل على ان البر ان القمح والشعير آلا ربويان - 00:02:50

وانه لا يجوز بيعهما متفضلين. لا نحتاج حينئذ الى ان نقيس عليهما اي نوع من انواع الطعام. لأن الاصل تناول الفرع وصوم. ولا معدولاً به عن سenn القياس. يعني مش شرط حكم الاصل - 00:03:20

ان لا يكون معدولاً به عن طريقة القياس. اذا كان غير جاري جار على القياس فالاصل انه لا يقاس عليه. وذلك لتعذر بتعددية حكمه الى الفرع. لعدم جريانه على القياس. ثم قسم الذي لا يجري على القياس آلا الى قسمين - 00:03:40

قسم غير معقول المعنى. اصلاً. وذلك كعدد الركعات وآلا السجادات في له وكعدد الجمار في الحج هذه امور غير معقوله المعنى. فلا يقاس عليها لأننا لا ندرك ما لها؟ مثل الحديث المسرات. حديث المسرات غير معقوله معنى - 00:04:00

لماذا؟ لأن الاصل ان من اتلف شيئاً يرد مثله. الذي اتلف لبني المسرات لا يرد وانما جاء النص بأنه يرد صاعاً من تمر. وهذه اشياء اذا التي

خارجية عن بس ليست جارية عن القياس لا يدخلها القياس. لأنها عدل بها أصلاً عسلاً مقياسي. فلا يقاس عليها - 00:04:30
وآأ سواء كانت غير معقوله المعنى أصلاً أو كانت مستثناء من قاعدة كشهادة خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنه خزيمة بن ثابت آأ رضي الله تعالى عنه رجل من الانصار من الاوس من فضلاء الصحابة. لكنه ليس هو افضلهم - 00:05:00

جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين. فمن شهد له هذا الرجل خلاص استكمال يكفي منها رجل واحد اسمه خزيمة ابن ثابت لكن هذا غير معقول معنى؟ لأن خزيمت ليس هو افضل الصحابة. ابو بكر رضي الله تعالى عنه اذا شهدت الشهاده تكون بشهادة رجل - 00:05:20

واحد وعمر بن الخطاب اذا شهيد امام القاضي تكون شهادته شهادة رجل واحد. لكن هذه مزيدة خص الشارع بها خص النبي صلى الله عليه وسلم بها هذا الرجل فثبتت له وهي استثناء من قاعدة ان الشهادة لابد فيها من التعدد لأن الشهادة بابها ضيق ولأن - 00:05:50
انها تتعلق بها حقوق الناس فلذلك ميزت الشريعة بين الشهادة والرواية. آأ وسعت في باب الرواية واحد يجزئ في الرواية. نحن نقبل رواية الشخص الواحد لكن لا نقبل شهادة الشخص الواحد. في الرواية نسوي - 00:06:10

بين الرجل والمرأة فليست احاديث ابن عباس اصح من احاديث عائشة. لا بركة لانه في رواية لا فرق بين الرجل والمرأة لكن اذا جلس ابن عباس وعاش امام القاضي هل شهادتهم واحدة؟ لا الشارع فرق بين شهادة الرجل - 00:06:30
والمرأة. اذا باب الشهادة ضيق. فلذلك ضيق فيه الشارع. لانه تتعلق به حقوق الناس. وما وقع هنا استثناء من هذه القاعدة. شهادة خزيمة استثناء. فلا يقاس عليها. مثل هذا لا يقاس عليه - 00:06:50
قال او لا نويل له له معنى ظاهر. يعني ان مما عدل به عن سنن القياس اه ما كان معقول المعنى. ولكن ليس له نظير ظاهر المعنى - 00:07:10

مثلاً اه فمثلاً ذلك كالرخص التي تتعلق في السفر. نحن نقول للمسافر ان احببت ان تفطر فافطر. المعنى المعقول في السفر هناك معنى قول هو انا صفر مظنة المشقة. لكن نحن عندنا في الحضر هنا بالمدينة بعض العمال يقاسون بعض - 00:07:30
الاعمال قد تكون شاقة من السفر. مثلاً بعض الناس عمال البناء والحملون وبعضهم احياناً تكون مشقة التي تحصل هو من عمله اعظم من المشقة التي تحصل للمسافر. هل نسمح لهؤلاء - 00:08:00

بان يفطروا في نهار رمضان الشارع لم يسمح لهم. اذا هذا آأ حكم معقول المعنى لكن ليس له نظير. رخص السفر ليس لها نظير. لانها هي الحكمة المعقوله فيها هي المشقة - 00:08:20

رفع المشقة. والمشقة لها صور كثيرة تساوي السفر. واحياناً تكون اقوى ومع ذلك لا تقتضي فطراً. يعني صاحب الاعمال الشاقة لا نقول له افطر في نهار رمضان ولا نقول له صلي ركعتين - 00:08:40

ولا نقول له اه امسح على خفك ثلاثة ايام الرخص اللي تتعلق بالسفر كثيرة قال او لا نظير له يعني ان مما عذر به عن سنن القياس ما هو غير معقول المعنى كعدد الركعات كما تقدم او هو معقول المعنى - 00:09:02
ولكن ليس له آأ نظير له حكم ظاهر او لا له حكم ظاهر كما بينما اولى اي لا معنى له ظاهر كالقسامه مثلاً فهي خفية المعنى جعل القسامه جعل الشارع القسامه - 00:09:21

ما لا نظير له وهو خفي القسامه معروفة هي ان يحلف اولجاء المقتول الذي قتل اه من غير ان يعرف اه قاتله ووجد لوز يدل على القاتل اوليء الدم يحلفون خمسين يميناً على ان فلان قتله - 00:09:48

فيستحقو وجعلها خفية وهي لها حكمة وهي ان انها احتياط لدماء الناس. لأن القتل عادة لا يقع في الملاً الغالب ان الانسان اذا اراد ان يقتل شخصاً فانه يقتله خاليها به. فلو لم توجد - 00:10:08

تماماً لضاعت دماء كثيرة لان الواحد سيبحث عن شخص في مكان ليس فيه احد فیقتله فإذا قتله ولم يعترف ولم نجد شاهدين ضاع الدم ماذا فعل الشارع قال اذا كانت هناك عداوة - 00:10:33

هناك لو ثيد على ان فلان هو الذي قتله وجدت قرينة تدل على ذلك فان اوليء القتيل يحلفون خمسين يميناً على ان فلاناً قتل فلاناً

وما يستحقون به يستحقون به الدية - 00:10:50

القسايمة طبعاً ليست جارية على القياس لأن الأصل أن اليمان توجه للمدعى عليه وليس للمدعي هم المدعون هم الذين يحلفون. لكن جعلوا قسامة غير ظاهرة الأواه المعنى فيه نظر كما نبه عليه في آآ الشرح. وما خص من القياس - 00:11:04

يجوز القياس عليه. اختلفوا في إما لم يكن جارياً على القياس مما هو معقول المعنى. هل يمكن أن يدخله القياس أم لا يمكن أن يدخله القياس مثلاً العربية؟ هي بيع الرطب على - 00:11:40

رأس النخل بالتمر اليابس. هذه الأصل عدم جوازها. لأن عندنا أصلاً محظوظ وهو المزابنة. والنبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا نعم. قال فلا إذا - 00:12:10

لكن استثنى من ذلك العربية. صورتها أن يكون لك بستان نخيل. بستان نخيل. فتعطي لأحد كحالك مثلاً ثمرة نخلة أو نخلة. ثم تقول له أنا أعطيتك ثمرة نخلة ولكن ساخرسها وشتري منك ثمرة بمثله تمرا. هذا جائز لما فيه - 00:12:30

رفع الضرر عن المالكي لأنه قد ينشأ له ضرر عن تردد آآ ذلك الشخص على بساطته ودخوله في أمواله وقد يطلع على بعض التي لا يربى أن يطلع أهليها. العربية في النخيل منصوصة. لأن أحكام النخيل من أحكامه للمدينة. المدينة له نخيل - 00:13:00

لكن هل تجوز العربية آآ في الكرم؟ إذا كان عندك بستان عنب وليس نخل هل يمكن أن تفعل نفس الشيء؟ بان تشتري رطبه بالزبيب. تشتريها هذه العربية التي أعطيتها لهذا الرجل - 00:13:20

هذا الكرمة شجرة التي أعطيتها وهي حاملة لعنها بالزبيب المجفف هذا إذا جرينا على أن الصور الخارجة الحائضة عن القياس قد يدخلها القياس نعم ثبتت شرعاً العربية في آآ النخيل فثبتت بالقياس آآ أيضاً آآ في العنب. ومن هذا الباب - 00:13:40

القياس في الرخص. الرخص كلها حائدة عن الأصل. الرخص حائدة عن واختلف العلماء هل يدخلها القياس أو لا يدخلها؟ القياس. وآآ منهم من أجرى القياس فيها ومنهم من لم يجري القياس فيها. فمثلاً إذا لبس الإنسان خفا فوق خف - 00:14:10

هل يمسح على الخف العليا؟ أم لا يمسح عليها؟ لأن لأن الشارع ثبت عنه المسح على أخيه فين؟ واحدة. هل يمسح قياساً أو لا يمسح قياساً؟ آآ بعض صوره تقريباً آآ - 00:14:40

حصل الاتفاق عليها كمثلاً آآ القياس المزيل الطاهر غير المحترم على تجاري في الاستجمار. الاستجمار رخصة. لأن الأصل في النجاسة أن تزال بالماء. الأصل نجاسة تزال بالماء لكن رخص الشارع في إزالة النجاسة من القبول والدبر بغير الماء لحاجة الإنسان إلى هذا لأنه يحتاج إلى الطعام في أكثر - 00:15:00

ومنه هذا ولو الزمان الماء في كل مرة فإن ذلك يكون فيه إهانة شديدة. ثبت انتشار عن أن النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالحجارة. وهذا ثبت في الصحيح أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعثه النبي صلى الله عليه وسلم آآ يأتيه - 00:15:30

يبني إه ثلاثة إه بثلاث جمار. فوجد اثنتين إه وروثة وجاء بهما النبي صلى الله عليه وسلم فالقى واستعمل الجمار. إذا الاستنجاء بالحجارة ثابت شرعاً. هل يمكن أن يقوم مقامها اليوم مثلاً مناديل ورقية؟ والاعواد وغيرها من - 00:15:50

الامور إه التي يحصل بها مثل ما يحصل. الجمهور على أن ذلك جائز وإنه إه لا اشكال في ذلك. إذا ما ثبت على خلاف القياس ما جرى على خلاف القياس هل يدخله؟ القياس هل يمكن أن يقال إما لا؟ قال وما خص من القياس أي اخرج - 00:16:10

جاء منه بان لم يجري على القياس جاز القياس عليه ان عقل معناه. كقياس الكرم على النخل في العربية وذهب كثير من أهل العلم إلى منع ذلك. لأن القياس في مثل هذا يكثر الخروج عن الأصل. القياس في مثل هذا - 00:16:30

كثروا الخروج عن الأصل. إلا إذا عين الشارع إذا عين الشارع العلة فإنها حينئذ تكون معتبرة وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها من الطوافين عليكم. الهرة غير مأكولة له - 00:16:50

ومذهب الجمهور من غير المالكية مذهب كثير من أهل العلم أن غير مأكول اللحم لا يستعمل سؤره. إه والنبي صلى الله عليه وسلم ثبت أن سور الهرة لا بأس به - 00:17:10

ولكنه جاء بالعلة فقال إنها من الطواف هنا. فالعلة هنا صرخ الشارع بها فإذا ثبت الشارع علة وصرخ بها القياس عليها حينئذ سيكون

واضحًا لأنها علة منصوصة جاء بها الشارع. آآنعم - 00:17:30

قال وما خصم القياس يجز كاس عليه وقياسه على غيره. وكونه غير فرعي. اي ومن شروط الاصل المقيسي عليه ان يكون غير فرع. يعني مثلا لا ينبغي ان تقيس آآ مسألة آآ 00:17:50

على مسألة ثم تجعل الثانية اصلا لقياس اخر. مثلا هل يمكن ان يقال آيا يحرم الربا بالتفاح صحيحا؟ قياسا على الارز المقيس على القمح.
هذا محل خلاف بين اهل العلم. هل يمكن ان يكون الاصل فرعا لقياس اخر؟ يعني هنا - 10:18:00

الارز في هذا المثال اصل باعتبار فرع باعتبار القمح. لأن القمح ثابت نص بالحديث والارز غير ثابت بالنص لأن الارز اهم من طعام العرب

لم يكونوا يعرفونه القمح اصل ثابت بالنص البر النبي صلى الله عليه وسلم قال القمح بالقمح واضح؟ كسرى عليه رز. ثم قسنا مثلا التفاح مثلا على آثارز. جمهور أهل العلم - 00:18:50

نقول هذا لا ينبغي لأن الحكم مرتبط بالاصل الثابت بالنص فإذا كانت العلة في الفرع الادنى موجودة في العصر الاول ينبغي ان تلغى الواسطة و اذا كانت العلة في الفرع الادنى ليست موجودة في العصر الاول في القياس باطل - 00:19:10

فهوم لكن ذهب كثير من العلم الى جواز ذلك ومن اجازه المالكية وهو يسمى عندهم بالتخريج ومثلوا له مثلا بقولنا || تجب النية في الغسل قياسا على الصلاة بجامع آان - 00:19:32

فالعصف انها تفتقر الى نية. قسنا عليها الغسل بجماع ان كلا منها - 00:19:53

قرية ثم قسنا الوضوء على الغسل. فقلنا وتجب النية في الوضوء قياسا على الغسل لماذا قسنا الوضوء على الوصول ولم ننقصه على الصلاة؟ لأن الوضوء أقرب إلى الغسل منه إلى الصلاة. الجامع بين الوضوء والغسل أكثر من الجمع بين الفرع - 00:20:19

الأصل الأول لأن هذين طهارة مائية. في الجمع بينهما أكثر فقسن أولاً الاغتسال على الصلاة ثم قسنا الموضوع على آقاً سينا
ال موضوع على الوسط. واضح؟ طيب قد يسأل السائل فيقول - 00:20:42

قد اجمع العلماء على ان آآ او الائمة الاربعة على الاقل على ان التيمم مفتقر الى نية وهو اقرب من الصلاة فلماذا تجاوزنا التيمم ولم نقس عليه الجواب ان هذا فيه اشكال. وهو ان من شرط المقيس - 00:21:05

الا يكون متقدما في الوجود على المقياس عليه. الوضوء في الاسلام وجد قبل التيمم. اذا تشرطا النية من عدم اشتراطه كان موجودا قبل ان يوجد التيمم فلا يمكن ان نقيس الوضوء على التيمم لماذا؟ لأن المسلمين مكنوا زمانا يتوضعون ولا يعرفون شيئا اسمه التيمم. مفهوم - 00:21:33

لان الوضوء سابق على التيمم في الاسلام. واضح - 00:21:58

لذلك اه فسنا الوضوء على الغسل لأن الطهارة الماندة معروفة وشرعت من أول الأمر والغسل حتى كان من بقایا اه ملة ابراهيم التي كانت معروفة عند العرب. ولذلك القرآن لم يعلم العرب كيف يغتسلون. قال وان كنتم جنبا فاطهروا - [00:22:13](#)

معروفا عند العرب فلذلك لم يحتاجوا الى ان يعلموا آلة لعنا نقتصر على هالقدر اليوم ان شاء الله سبحانه وتعالى اللهم وبحمدك اشهد ان لا
الله الا انت نستغفلك ونتوب اليك - 00:22:53